وسيلة ووسيلة، وتستخدم، عادة، لكي تعطي شرعية شكلية لعمليات القمع، أو لعمليات قلب السلطة (كما في بلدان أوروبا الشرقية). الانتخابات ضرورية طبعاً، وضروري ان تكون نزيهة قدر الامكان (وخصوصاً بلا انفاق للاموال الطائلة). لكن، لبناء ديمقراطية حقيقية، لا بدّ من الحوار الديمقراطي بين الكتل؛ الحوار الذي يضع في اعتباره جذب الكتلة الأخرى، لا نفيها، وخصوصاً في بلداننا العربية.

البلدان العربية بحاجة الى «سلام» اقتصادي. طبعاً، المقصود بهذا المصطلح، «السلام الاقتصادي»، هو نشوء المناخ السلمي السياسي، والاجتماعي، الذي يساعد في تطوير الاقتصاد، وتطوير الانتاج بصورة خاصة.

ان البلدان العربية، التي ينادي معظمها بـ «الوحدة»، وتنتقل من «مشروع وحدوي» الى آخر، تعيش توترات عربية ـ عربية لا حصر لها، وفي كثير من الأحيان لا مبرر لها. لكن بغض النظر عن تفاصيل تلك التوترات، فانها تعاني، جميعاً، من خلل اقتصادي كبير، وأحياناً من خلل مأساوي، يتمثل بالتضخم، والديون الخارجية، والبطالة، وضعف الأجور الوسطية الى درجة الانحدار الى ما تحت خط الفقر، ونقص المواد ذات الضرورة الأولية، الخ.

والدول العربية (وكذلك دول العالم الثالث بصورة عامة) لا ترى الحل إلّا في «المساعدات» الخارجية، أي في المزيد من الديون، وفي المزيد من «التبرّعات» الخارجية. لكن بمقدار ما تزداد «المساعدات» بالمعنى المذكور، تزداد الصعوبات الاجتماعية ـ الاقتصادية في البلد ذي العلاقة.

تحتاج كل البلدان العربية، ومن الجملة البلدان الغنية، الى تطوير انتاجها بشكل اقتصادي (أي بشكل لا تكون فيه العملية الانتاجية عبئاً على الاقتصاد). وهذا يتطلب بناء نظام عربي مشترك للتمويل والتبادل، بشرط ان يقتصر التمويل على المشروعات الانتاجية المجزية اقتصادياً، وعلى عملية تبادل السلع الناتجة على مقياس المنطقة العربية بكاملها. هذا يؤدي، تدريجياً، الى تكامل عربي، وربما الى وحدة سياسية عربية كاملة.

ان الضعف الحالي لاقتصادات البلدان العربية ولعجز موازين المدفوعات لا يمنع من التطوير التدريجي المشترك لتلك الاقتصادات. لكن يتطلب ذلك ايجاد صندوق نقد عربي مشترك، يتعامل، فقط، مع المصارف المركزية، وذلك لمنع المضاربات، واحتلاب الأرباح الطفيلية على حساب التلاعبات النقدية.

كل ذلك بحاجة الى ممارسات مسؤولة تقوم بها الادارات العربية على الصعيد الاقتصادي، وتساهم فيها، بشكل ايجابي، القوى السياسية المختلفة في المنطقة العربية.

هل تتنادى البلدان العربية، باداراتها، وبقواها السياسية، الى الدفاع عن النفس ضد الخطر الاسرائيلي؟ إذا كان ذلك صادراً عن نيّة صادقة، فان علاج المشكلة الاقتصادية العربية هو أهم عنصر في بناء مثل هذا الدفاع؛ ومن دون ذلك لا حاجة الى أي قوة معادية خارجية للعمل العسكري، لان البلد الذي ينهار، تدريجياً، اقتصادياً، ينهار، في الوقت عينه، سياسياً، واجتماعياً، وعسكرياً، في مواجهة أعدائه.

هل يحتاج ذلك الى برهان؟ لنستعرض قليلاً التطور البطيء للأطروحات العربية.

○ قمة الخرطوم ( ٢٩ آب ـ ١٢ أيلول ـ اغسطس ـ سبتمبر )، بعد حرب الأيام الستة، نادت باللاءات الثلاث: «لا صلح؛ لا اعتراف؛ لا مفاوضات».